



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

24-28 آذار / مارس 2018

A/138/2-P.1

28 شباط / فبراير 2018

الجمعية العامة

البند 2

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ

في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

مُقدم من وفد فلسطين

في 28 شباط / فبراير 2018، تلقى الأمين العام من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 138 بعنوان:

"تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس،

وتخفيض مساهمتها في موازنة الأونروا ومساعداتها

الإنسانية للشعب الفلسطيني".

سيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 138 مرفقاً نص المراسلة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التفسيرية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 138 أن تتخذ قراراً بشأن طلب الوفد الفلسطيني يوم الأحد 25 آذار/ مارس،
2018.



ويعوجب أحكام المادة 11.1 من قواعد الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص المادة 11.2 من قواعد الجمعية العامة على ما يلي:

- (أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلاثي الأصوات المشاركة في التصويت؛
- (ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛
- (ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛
- (د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمده الجمعية العامة.

المراسلات الموجهة إلى الأمين العام من قبل الوفد الفلسطيني

28 شباط / فبراير، 2018

Ref. pnc.A.6.5.2119

عزيزي الأمين العام،

أودُّ أن أحيطكم علماً بأنه وفقاً لأحكام المادة 11 من قواعد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، تطلب المجموعة البرلمانية الدولية لفلسطين إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 138 التي ستعقد في جنيف، من 24 إلى 28 آذار / مارس 2018. وفيما يلي نص هذا البند:

"تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وتخفيض مساهمتها في موازنة الأونروا ومساعداتها الإنسانية للشعب الفلسطيني".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

سليم الزعنون
رئيس المجلس
الوطني الفلسطيني

(التوقيع)

تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وتخفيض مساهمتها في موازنة الأونروا ومساعدتها الإنسانية للشعب الفلسطيني

مذكرة تفسيرية قدمها وفد فلسطين

في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (4) المؤرخ في 8 كانون الأول / ديسمبر 1949 لتنفيذ برامج الإغاثة والتشغيل المباشرة من أجل اللاجئين الفلسطينيين. وبدأت الوكالة أنشطتها في 1 أيار / مايو 1950.

وتوفر الأونروا خدمات في 58 مخيماً للاجئين معترف بهم في الأردن، لبنان، سورية، الضفة الغربية، قطاع غزة، وفي مناطق أخرى يعيش فيها عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين خارج المخيمات المعترف بها.

على مدى ما يقارب 70 عاماً، كانت الأونروا خيط النجاة لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والأردن وسورية. فهي تقدم الدعم في مجال المساعدات الغذائية وفرص التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والعمالة. واليوم، هناك 5.5 مليون لاجئ فلسطيني مؤهلين للحصول على خدمات الأونروا. تدير الأونروا 700 مدرسة، وتخدم أكثر من 500000 طالب. وتدير الأونروا أيضاً تسع كليات للتدريب المهني والتقني، كليتين للعلوم التربوية، ومعهدين لتدريب المعلمين.

علاوة على ذلك، يقدم برنامج الأونروا الصحي خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة للاجئين الفلسطينيين. بالإضافة إلى تشغيل البنية التحتية في مخيمات اللاجئين، وبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتتخذ الأونروا مجموعة واسعة من الإجراءات للتخفيف من آثار حالات الطوارئ على حياة اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأعلنت الولايات المتحدة، وهي أكبر مانح منفرد للأونروا، حيث تقدم حوالي 30 بالمائة من موازنتها، في 16 كانون الثاني / يناير 2018 أنها ستحجب 65 مليون دولار من أصل 125 مليون دولار من حزمة المساعدات المخصصة للأونروا، بحجة وجود ما أسمته "الحاجة إلى مراجعة عميقة لأعمال الأونروا وصناديقها". ستواجه الأونروا، التي تعاني أصلاً من عجز مالي مزمن قبل إعلان الولايات المتحدة، أشد أزمة تمويل لم يسبق لها مثيل في

تاريخ الوكالة بعد هذا التخفيض. سيؤدي ذلك من دون شك، إلى انهيار النظام التعليمي والرعاية الصحية في مخيمات اللاجئين، وسيكون له عواقب مدمرة على الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في غزة، الضفة الغربية والأردن وسورية ولبنان، الذين تعتمد سبل معيشتهم على المساعدات التي تقدمها الأونروا.

وجاء هذا الإعلان بعد أن هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثالث من كانون الثاني / يناير بخفض المساعدات الى الفلسطينيين. جاء التهديد بعد أقل من شهر من قراره بالاعتراف بالقدس على أنها عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهي خطوة أدت إلى إدانة دولية واسعة النطاق وقادت الفلسطينيين إلى عدم الاستمرار بقبول تلاعب الولايات المتحدة بعملية السلام. لا يمكن فهم هذا التحرك، إلا كرد فعل على تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2017 لرفض اعتراف ترامب بالقدس عاصمة إسرائيل.

وقد رحب عدد من المسؤولين الإسرائيليين رسمياً بالقرار الأمريكي الذي ادعو أن هناك حاجة لتحويل الأونروا إلى آلية لإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم، وهو بيان واضح يدعو إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلدان إقامتهم، متجاهلين مخاطر توتير المناخ السياسي وإثارة المخاوف في هذه البلدان. ولذلك يبدو أن الولايات المتحدة تتبع خطة الحكومة الإسرائيلية طويلة الأجل للتفكيك التدريجي للوكالة التي أنشأها المجتمع الدولي لتوفير الرعاية للاجئين الفلسطينيين، وتقديم الخدمات الأساسية التي تستهدف الشريحة الأكثر ضعفاً من الشعب الفلسطيني.

إن استخدام إدارة ترامب المساعدات الإنسانية للمدارس والمستشفيات لمعاقبة أولئك الذين يختلفون مع قراراتها السياسية، وكأداة لابتزاز القادة الفلسطينيين للحصول على مواقف سياسية تتوافق مع الإملاءات الأمريكية، هو غير أخلاقي ولا يجلب السلام الدائم والشامل. في الوقت الذي ينشغل فيه العالم كله بمكافحة الإرهاب، ويواجه الشرق الأوسط مخاطر وتهديدات متعددة، فإن مثل هذا القرار الذي يثير الشك على مصير الملايين من اللاجئين الفلسطينيين لن يجلب سوى المزيد من الفقر واليأس. وسيخلق ظروفاً من شأنها أن تؤثر على الأمن الإقليمي بإيجاد أرض خصبة لمزيد من التطرف، بالتالي زيادة الإرهاب.

يعبر القرار الأمريكي بشأن الأونروا وإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن الاعتراف بالقدس عن أول خطوة عملية في "صفقة القرن"، وهي خطة ترعاها الإدارة الأمريكية لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويبدو أن هذه الصفقة تشكل تحدياً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرغم من أن الولايات المتحدة نفسها كانت إحدى الدول التي شاركت فيها ووافقت عليها، وهذه القرارات التي تهدف إلى تحقيق السلام ووضع حد للصراع في الشرق الأوسط، من خلال إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967،

وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 من خلال مفاوضات جادة، وحل جميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها القدس، وفقاً لمرجعيات عملية السلام والآليات الدولية، وعلى رأسها مبدأ حل الدولتين.

وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذه الخطوة كغطاء جديد لمواصلة خططها التوسعية للتهويد - لتهجير آلاف المواطنين قسراً في القدس، وتصعيد بناء المستوطنات في غور الأردن المحتل والمنطقة المخصصة (ج)، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وتصعيد هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي من قتل واعتقال واستخدام القوة المفرطة في مواجهة الاحتجاج الشعبي السلمي من قبل الفلسطينيين للدفاع عن حقوقهم. وقد أسفرت هذه الهجمات عن مقتل أكثر من 50 شهيداً مدنياً، ومئات المعتقلين والجرحى، بمن فيهم عشرات الأطفال. علاوة على ذلك، الحكومة الإسرائيلية والكنيسة يسابقون الزمن لسن قوانين وتشريعات لتكريس هذه الخطوات وإضفاء الشرعية عليها، بما ينتهك الاتفاقيات والقوانين الدولية، ولا سيما ميثاق حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع المتعلقة بحماية المدنيين تحت الاحتلال.

إن اللاجئين الفلسطينيين، كما هو حال اللاجئين الآخرين في العالم، هم مسؤولية أخلاقية لجميع بلدان العالم. واليوم يتحمل العالم كله المسؤولية وسيواجه عواقب كارثة إنسانية يعيشها أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني. ويجب على جميع الدول أن تعمل بسرعة وبشكل طارئ، لتمكين الأونروا من القيام بواجباتها الإنسانية من خلال تغطية العجز الذي يواجهه موازنتها نتيجة التخفيضات الأمريكية، وفي الوقت نفسه حث الولايات المتحدة على إعادة النظر في قراراتها.

تداعيات إعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وتخفيض مساهمتها في موازنة الأونروا ومساعداتها الإنسانية للشعب الفلسطيني

مشروع قرار مقدم من وفد فلسطين

إن الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي،

- (1) وإذ تشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يشارك الأمم المتحدة أهدافها ومبادئها،
- (2) وإذ تشير أيضاً إلى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 302 (4)، المؤرخ في 8 كانون الأول / ديسمبر 1949 لتنفيذ وتوجيه برامج إغاثة وتشغيل للاجئين الفلسطينيين،
- (3) وإذ تؤكد على العواقب الإنسانية المأساوية التي قد تنجم عن أي تخفيضات في أموال الأونروا، التي تعاني أصلاً من عجز مالي حرج ومزمن، وأن ذلك سيؤدي دون شك إلى انهيار النظام التعليمي والرعاية الصحية في مخيمات اللاجئين، في مواقعها الخمس؛ بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الجانب الفلسطيني، وقرارات الكونغرس بقطع المساعدات عن الفلسطينيين،
- (4) وإذ تتابع التطورات الخطيرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، على وجه الخصوص، قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، قوة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس،
- (5) وإذ تقر بأن الحكومة الإسرائيلية قد استغلت هذه الخطوة لمواصلة خططها التوسعية للتهويد، وتصعيد بناء المستوطنات، واستخدام القوة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات السلمية من قبل الفلسطينيين الذين يدافعون عن حقوقهم الوطنية والإنسانية غير القابلة للتصرف، وأن الكنيست الإسرائيلي سارع في اعتماده لمشاريع قرارات عنصرية عديدة غير مسبقة،

1. ترفض إلحاق الضرر وبوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتصبر على الحفاظ على مهمتها، وتربط إنهاء عملها بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الذي يطالب بعودة اللاجئين إلى ديارهم والتعويض لهم عن الخسائر، وفقاً للقرار المؤسس للأونروا.

2. تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجميع الشركاء والبلدان المضيفة والممانحين إلى زيادة تبرعاتهم إلى أموال وكالة الأونروا؛
3. تدعو أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية، التي أثنت باستمرار على جودة خدمات الأونروا وشفافيتها ومسؤوليتها، إلى سحب قرارها بخفض أكثر من نصف مساهماتها المالية للأونروا؛
4. ترفض سياسة الإدارة الأمريكية الرامية إلى تقديم مشاريع مستمدة من أفكار غير مبنية على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحل القضية الفلسطينية؛
5. تؤكد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 4 حزيران / يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية؛
6. تدعو جميع البرلمانات الأعضاء إلى العمل مع حكوماتها لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في جميع المجالات؛
7. تدين وترفض جميع القوانين العنصرية الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي، التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة بالشرعية الدولية وتثير الكراهية وتشكل انتهاكاً خطيراً لأهداف ومقاصد الاتحاد البرلماني الدولي، ما يستلزم فرض إجراءات عقابية رادعة؛
8. تدعو جميع برلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها التي لم تعترف بدولة فلسطين، أن تأخذ زمام المبادرة وأن تعترف بها، وأن تعترف بوضع دولة فلسطين الكامل العضوية في الأمم المتحدة.





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

138th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 – 28.03.2018

Assembly
Item 2

A/138/2-P.1
28 February 2018

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Palestine

On 28 February 2018, the Secretary General received from the Speaker of the Palestine National Council a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 138th Assembly of an emergency item entitled:

"The repercussions of the US Administration's announcement on Al-Quds (Jerusalem), the reduction of its contribution to the UNRWA budget and humanitarian aid to the Palestinian people".

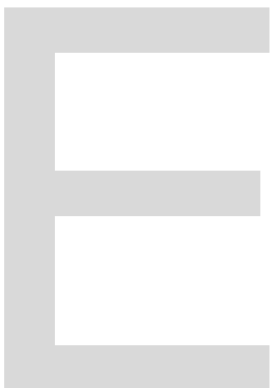
Delegates to the 138th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 138th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Palestine on Sunday, 25 March 2018.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

- (a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted;
- (b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted;
- (c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject;
- (d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.



#IPU138

**COMMUNICATION ADDRESSED TO THE SECRETARY GENERAL BY
THE SPEAKER OF THE PALESTINE NATIONAL COUNCIL**

28 February 2018
Ref. pnc.A.6.5.2119

Dear Mr. Secretary General,

I would like to inform you that in accordance with the provisions of Article 11 of the Rules of the Inter-Parliamentary Conference, the Inter-Parliamentary Group of Palestine requests the inclusion of a supplementary item on the agenda of the 138th Assembly to be held in Geneva from 24 to 28 March 2018. The item reads as follows:

"The repercussions of the US Administration's announcement on Al-Quds (Jerusalem), the reduction of its contribution to the UNRWA budget and humanitarian aid to the Palestinian people".

Yours sincerely,

(Signed)

Saleem AL-ZA'NOON
Speaker of the Palestine
National Council

THE REPERCUSSIONS OF THE US ADMINISTRATION'S ANNOUNCEMENT ON AL-QUDS (JERUSALEM), THE REDUCTION OF ITS CONTRIBUTION TO THE UNRWA BUDGET AND HUMANITARIAN AID TO THE PALESTINIAN PEOPLE

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Palestine

Following the 1948 Arab-Israeli conflict, the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) was established by United Nations General Assembly Resolution 302 (IV) of 8 December 1949 to carry out direct relief and works programmes for Palestine refugees. The Agency began operations on 1 May 1950.

UNRWA provides facilities in 58 recognized refugee camps in Jordan, Lebanon, Syria, the West Bank, and the Gaza Strip, and in other areas where large numbers of registered Palestine refugees live outside of recognized camps.

For nearly 70 years, UNRWA has been the lifeline to the more than five million registered Palestine refugees in the West Bank and the Gaza Strip, Lebanon, Jordan and Syria. It offers support in food supplies, access to education, healthcare, social services and employment. Today, 5.5 million Palestine refugees are eligible for UNRWA services. UNRWA operates 700 schools, serving more than 500,000 students. UNRWA also operates nine vocational and technical training colleges, two educational science faculties, and two teacher-training institutes.

Moreover, the UNRWA Health programme has been delivering comprehensive primary health care services to Palestine refugees. In addition to operating the infrastructure in the refugee camps, relief and social services programme, UNRWA takes a wide variety of actions to mitigate the effects of emergencies on the lives of Palestine refugees particularly in the West Bank and the Gaza Strip.

The United States, which is UNRWA's largest single donor supplying almost 30 per cent of its budget, announced on 16 January 2018 that it was withholding \$65m out of a \$125m aid package earmarked for UNRWA under the pretext of the existence of what it called "the need for a deep review of UNRWA's works and funds". UNRWA, which is already facing desperate and chronic financial shortages before the US announcement, will face the most severe funding and unprecedented crisis in the history of the agency after this cut. This will undoubtedly lead to a collapse in the educational system and health care in the refugee camps and will have devastating consequences for Palestinians living in refugee camps in Gaza, the West Bank, Jordan, Syria and Lebanon whose livelihood depend on aid by UNRWA.

The announcement came after US President Donald Trump had threatened on 3 January to cut aid to Palestinians. The threat came less than a month after his decision to recognize Jerusalem as Israel's capital and to shift the American embassy to Jerusalem, a move that prompted widespread international condemnation and led Palestinians to no longer accept the United States manipulation of the peace process. This move cannot be understood but as a reaction to the UN General Assembly's vote on 21 December 2017 to reject Trump's recognition of Jerusalem as the Israeli capital.

The US decision was officially welcomed by a number of Israeli officials who claimed that there was a need to turn UNRWA into a mechanism for the rehabilitation of Palestine refugees in their places of residence, which is a clear statement that calls to resettle Palestine refugees in the countries of their residence, while neglecting the risk of straining the political atmosphere and raising concerns in these countries. Therefore, the US seemed to be following the Israeli Government's long-term plan to gradually dismantle the one agency that was established by the international community to provide care to Palestine refugees and run the essential services targeting the most vulnerable segment of the Palestinian people.

That the Trump administration is using humanitarian aid for schools and hospitals to punish those who disagree with their policy decisions and as a tool to blackmail the Palestinian leaders to obtain political positions in accordance with US dictates, is immoral and does not bring a lasting and comprehensive peace. While the whole world is preoccupied with the fight against terrorism and when the Middle East faces multiple risks and threats, such a decision, which had cast doubt on the fate of millions of Palestine refugees will bring nothing but more poverty and hopelessness. It will create conditions that will have impact on regional security by creating fertile ground for further radicalization and consequently further terrorism.

The US decision on UNRWA and the US President Donald Trump's announcement regarding the recognition of Jerusalem expresses the first practical step in the "ultimate deal", a plan sponsored by the US Administration to end the Palestinian-Israeli conflict. This deal appears to be in defiance of the UN GA Resolutions, even though the US itself was one of the states that was involved and agreed to them, on achieving peace and putting an end to the conflict of the Middle East, by ending the Israeli occupation of the Palestinian and Arab territories occupied in 1967, establishing an independent Palestinian state with East Jerusalem as its capital, finding a just solution to the refugee issue in accordance with UN resolution 194 through serious negotiations, and resolving all final status issues, including Jerusalem in accordance to the peace terms of reference and the international mechanisms, foremost the principle of a two-state solution.

The Israeli Government has taken this step as a new cover to continue their expansionist Judaization plans - to forcibly displace thousands of citizens in Jerusalem, to escalate settlement construction in the occupied Jordan Valley and the designated Area C and legitimize the illegal outposts, tighten the siege on Gaza Strip, and escalate the attacks of the Israeli occupation forces by killing, arresting and using excessive force in the face of peaceful popular protest by the Palestinians to defend their rights. These attacks left more than 50 civilian martyrs, hundreds of prisoners and wounded, including dozens of children. Moreover, the Israeli government and the Knesset are racing to enact laws and legislation to consecrate and legitimize those steps in violation of international conventions and laws, particularly the Human Rights Charter and the four Geneva Conventions on protecting civilians under occupation.

The Palestine refugees, as other refugees in the world, are the moral responsibility of all countries of the world. Today, the whole world bears responsibility and will face the consequences of a humanitarian disaster facing more than five million Palestine refugees. All countries must act contingently and rapidly to enable UNRWA to carry out its humanitarian duties by covering the deficit facing its budget resulting from the American cuts and, in the meantime, urging the US to reconsider its decisions.

THE REPERCUSSIONS OF THE US ADMINISTRATION'S ANNOUNCEMENT ON AL-QUDS (JERUSALEM), THE REDUCTION OF ITS CONTRIBUTION TO THE UNRWA BUDGET AND HUMANITARIAN AID TO THE PALESTINIAN PEOPLE

Draft resolution submitted by the delegation of PALESTINE

The 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

- (1) *Recalling* that the Inter-Parliamentary Union shares the objectives and principles of the United Nations,
- (2) *Also recalling* that the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) was established by United Nations General Assembly Resolution 302 (IV) of 8 December 1949 to carry and direct relief and work programmes for Palestine refugees,
- (3) *Stressing* the catastrophic humanitarian consequences that would result from any cuts in UNRWA's funds, already facing desperate and chronic financial shortages, and that this will undoubtedly lead to a collapse in the educational system and health care in the refugee camps, in their five sites; in addition to the pressures practiced by the American administration on the Palestinian side, and the decisions of the Congress to cut aid to Palestinians,
- (4) *Following* the serious developments related to the Palestinian issue, in particular, the American administration's decision to recognize Jerusalem as the capital of Israel, the Occupying power, and to transfer the US Embassy to Jerusalem,
- (5) *Recognizing* that the Israeli government has exploited this step to continue its expansionist Judaization plans, to escalate settlement construction, use excessive force in the face of peaceful protests by the Palestinians who defend their inalienable national and human rights, and that the Israeli Knesset has escalated its adoption of numerous unprecedented draft racist resolutions,
 1. *Refuses* to harm UNRWA, *insists* on maintaining its mission, *links* the termination of its work with the implementation of UN GA Resolution 194 which calls for the refugees' return to their homes and compensation for their losses, in accordance with UNRWA's founding decision;
 2. *Calls on* the United Nations, international community, all partners-host countries and donors to further increase their contributions to UNRWA's funds;
 3. *Also calls on* the USA, which has consistently praised UNRWA's quality, transparent and accountable services, to withdraw its decision to cut more than half of its financial contributions to UNRWA;
 4. *Rejects* the US administration's policy aimed at presenting projects deriving from ideas that are not based on the relevant resolutions of international legitimacy to resolve the Palestinian issue;
 5. *Reaffirms* the right of the Palestinian people to establish their independent State on the borders of 4 June 1967, with East Jerusalem as its capital;
 6. *Calls upon* all Member Parliaments to work with their governments to boycott Israeli colonial settlements in all fields;
 7. *Condemns* and *refuses* all racist laws issued by the Israeli Knesset that contradict the rules of International Law and the relevant resolutions on international legitimacy, evoke hatred and are a serious violation of the aims and intentions of the Inter-Parliamentary Union, entailing restraining punitive measure;
 8. *Calls upon* all Member Parliaments of the IPU and their governments that have not recognized the State of Palestine to take the initiative and recognize it, and to recognize the State of Palestine's full-membership status in the United Nations.